عن القصاص الى الدية فان بذلها الجاني صح العفو وحل بالعفو الاقرب ذلك فان لم يبذل الجاني لم يسقط القصاص وان عفى مطلقا لم يحل المال واذا قال عفوت الى الدية او رضي الجاني فجنت دية المقتول لا دية القاتل وكذا لو مات الجاني وقبل قبل الاستيفاء وجبت دية المقتول لا دية القاتل في تركته ولو عفى عن العفو عن الدية لم يكن له حكم وثبت القصاص حالا ان لم يرض من الدية او من غير جنسها حتى ولو قطع بعض اعضاء القاتل ثم عفى عن النفس لم يضمن بل للطرف سواء رضي القطع الى النفس او وقف ولو رضي صحا الى القاتل ثم عفى لم يكن للعفو حكم ولا ضمان ولو عفى عن القصاص خطأ لا غير فيها القصاص كما لو عفى للعفو فان مات اصلا منه ولو عفى عن الدية ومات قبله القصاص واذا قلنا يصح العفو قبل الترامي عنها فعفو وصيه ولو افتص به ليس له الا قصاص به كقطع اليدين والرجلين فالاقرب انه يضمن الدية دون القصاص لانه ليس معصوم الدم بالنسبة اليه وله العفو بعد ذلك فان عفى على مال فالاقرب القصاص **القطب الثاني في الديات وفيه** بثلثة ابواب **الاول في الموجب وفيه** فصول **الاول المباشرة** وتجب بها الدية اذا انتفى قصد القتل كمن رمى غرضا فاصاب انسانا او ضرب للتأديب فاتفق الموت او وقع من علو على غير مقتله فان قصد وكان الوقع يقتل غالبا فهو عمد وان كان لا يقتل غالبا فهو عمد الخطأ ان لم يقصد القتل والا فعمد ولو اضطر الى الوقوع او لم يقصد الفعل فهو خطأ ولو القاه الهوا او نزلق فلا ضمان والواقع على المقدرات كلها هدر ولو وقعه غيره فالدية المدفوع على الدافع وكذا دية الاسفل وقيل انها على الواقع ويرجع بها على الدافع وكذا لو مات الاسفل خاصة والطبيب يضمن ما تلف بعلاجه ان كان قاصرا او عالج طفلا او مجنونا بغير اذن الولي او بالغا لم يأذن وان كان حاذقا واذن له المريض فاذى علاجه الى التلف فالاقرب الضمان ما لم يبرأ منه بالابرأ قبل العلاج تظهر بينة من احساس الحاجة اليه وقوله عليه السلام من تطبب او تبيطر فليأخذ البراءة من وليه والا فهو ضامن ومن بطلان الابرأ من

قبل الاستحقاق وتروى ان عليا عليه السلام ضمن حدادا قطع حشفة غلام وهو حسن ولو تلف الثابم بالمعالجة او حركته فالضمان على عاقلته وقيل في ماله ولو انقلبت الظئر فمثلت الصبي لزمها الدية في مالها ان طلب الفجر وعلى العاقلة ان كان للحاجة والاقرب العاقلة مطلقا ولو اعادت الولد فاكره اصله فمات فان علم كونها فمذ نهما الدية او احضنه او من يحتمل اتلافه هو ولو استأجرت الظئر اجرى وسلمته اليها بغير اذن اصله فمحل جبره ضمنت ديته ومن اعنف في جماعها قبلا او دبرا او صماخا فمات ضمن الدية وكذا الزوجة وقيل ان كانا ماموني فلا ضمان ويضمن حامل المتاع اذا كره او صاب به غير المتاع والمصدوم في ماله **الفصل الثاني في التسبيب** وهو كل ما يحصل التلف عنده بعلة اخرى والآلة لو لاه لما حصل من العلة ثانيها كالحفر مع الردي وهو موجب للضمان ايضا وفي منعه الارث اشكال وكذا نصب السكين والقاء الحجر فان التلف بسبب العثار ولو صاح بصبي فارتعد وسقط من سطح ضمن الدية وفي القصاص نظر ولو مات من الصيحة او نزال عقله ضمن الدية ولو صاح ببالغ فمات فلا دية على اشكال ولو كان مريضا او محموما او اعقله وفاجاه بالصيحة وان كان بالغا كاملا فمات او نزال عقله ضمن الدية في ماله وقيل عاقلته وفيه نظر لانه قصد الاخافة فهو شبيه عمد وكذا البحث لو شهر سيفا في وجه انسان فانه يضمن مع الانزلاق بالخوف اما لو قرفا فالتي نفسه في بئر او من سقف قيل لم يضمن لانه ليجاه الى الهرب لا الى الوقوع فهو المباشر لاتلاف نفسه فيسقط السبب وكذا لو صادفه سبع في هربه فاكله ولو وقع في بئر لا يعلمها او كان اعمى او احتبسه الثقف او اصطرة الى مضيق فاكله السبع فانه يضمن لانه يعتبر سرعة المضيق غالبا ولو خرق حاملا فاجهضت ضمن دية الجنين ولو مات ضمن ديتها ايضا ولو اجتاز على الرماة فاصابه احدهم بسهم فان قصد فهو عمد والا فخطأ ولو ثبت انه قال حذار لم يضمن ان سمع المرمى ولم يعدل مع امكانه ولو كان معه صبي فمر به من طريق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)